

لعبة اختباء إخوان الكويت تحت جبة الدولة تشارف على نهايتها

انتباهة رسمية لخطر الإخوان تذكيتها تحذيرات التيار المدني



مع الدولة في النزاع وعليها في الضراء

الكويت لإحراجات إقليمية هي في غنى عنها. وأضاف في تغريدات عبر تويتر "بعد نقى الديوان الأميري لافتراءات مبارك الدولية بشأن لقائه مع القذافي لقد جاء الرد الرسمي الحازم على المدعو بتهمة التخابر مع دول أجنبية لهن استقرار البلد ونظامه".

ويحذر فهد الشليمي رئيس المنتدى الخليجي للأمن والسلام، في معرض تعليقه على قضية الدولة، من سيطرة الإخوان على فضاء التواصل الاجتماعي، وشنهم الحملات على أعضاء الحكومة الكويتية وخصوصاً وزراء الأسرة الحاكمة واستخدامهم نصوص الدين من قرآن وأحاديث نبوية لتزيين أفعال عناصرهم والدفاع عنهم معتبراً ذلك مظهراً لعدم ولائهم للدولة ووضعهم الولاء الأيديولوجي والحزبي فوق كل اعتبار.



فهد الشليمي:

جزموا تنظيم الإخوان الدولي
وفرعه المحلي ومن يتبعه
ويدعمه ويموله

وعن ادعاء فك الارتباط بالتنظيم الدولي يقول الشليمي، إن إخوان الخليج ومن ضمنهم إخوان الكويت، عبارة عن خزانة مالية يفتحها التنظيم العالمي للإخوان ويأخذ منها ما يشاء من الأموال. ويصف إخوان الكويت بالـ "بارعين في المراوغة" قائلاً إنهم يعملون ضد البلد وحكامه ويشيعون التوتّر ويشقون الجماعة الإخوان هاشما وإسعا من الحركة واستغلال مقدرات الدولة في التامر عليها وعلى محيطها الخليجي والعربي.

وتجلى دور التيار المدني الكويتي مجدداً في حملة الرّد القوية على مبارك الدولية وعلى الجوقة الإخوانية التي هبّت لمساندته والدفاع عنه في الورطة الأخلاقية والقانونية التي وقع فيها. ورأى أحمد نبيل الفضل النائب بالبرلمان الكويتي أن ما اكتشف بشأن محاكمة مبارك الدولية مع القذافي يعرض

وكذلك إنشائها شبكة لتمويل إخوان مصر تمتدّ من الكويت إلى القاهرة مروراً بإسطنبول لا يمكن تصنيقه ضمن التزامهم بإعلانهم فك الارتباط المزوم. تحذّر من أن الإقليم الحازم على ادعاءات مبارك الدولية والرفض القاطع للرجح باسم أمير البلاد في قضية لا تخص سوى جماعة الإخوان وسانستها ومؤامراتها العابرة للحدود، بمثابة رسالة جديدة بشأن انتهاء مرحلة التسامح المبالغ فيه مع الإخوان والسماح لهم بالاختباء تحت جبة الدولة ومظلتها.

دور التيار المدني

كان إخوان الكويت قد تلقوا قبل ذلك إنذاراً شديداً عندما أصرت السلطات على متابعة قضية الخلية الإخوانية المشكّلة من عناصر مصرية فارة من القضاء المصري وكانت تدير شبكة لنقل الأموال متصلة بتركيا وتحظى بمساعدة شخصيات محلية. ولم تكن الضغوط السياسية والحملة الإعلامية الإخوانية سلطات الكويت عن تسليم المقبوض عليهم إلى مصر بموجب الاتفاقيات المشتركة بين الجانبين، واستناداً إلى "التنسيق والتعاون الأمني الكويتي المصري الكبير" من منطلق أن "امن البلدين لا يتجزأ"، وفق تعبير نائب وزير الخارجية الكويتي خالد الجارالله.

وأغلقت الكويت بتسليمها عناصر تلك الخلية الإخوانية للسلطات المصرية، الباب أمام عناصر الإخوان الفارين من مصر لتأخذ الأراضي الكويتية ملاذاً آمناً لهم، ونظر في الداخل الكويتي بارتياح لعملية الكشف عن الخلية الإخوانية وتوقيف عناصرها وتسليمهم لمصر، وذلك خصوصاً من زاوية لغت النظر لدور الإخوان في البلد وتهديدهم لمصلحه العليا وتوظيفهم مؤسسات الدولة وأموالها في خدمة تنظيمهم الدولي.

وتحظى الانتباهة الكويتية للإخوان وخطرهم على الدولة وعلاقاتها الإقليمية، بدعم قوي من التيار المدني الذي أصبح أعلى صوتاً وأكثر إلحاحاً في مطالبته بمعالجة الوضع الشاذ الذي يتيسر لجماعة الإخوان هاشما وإسعا من الحركة واستغلال مقدرات الدولة في التامر عليها وعلى محيطها الخليجي والعربي.

وتجلى دور التيار المدني الكويتي مجدداً في حملة الرّد القوية على مبارك الدولية وعلى الجوقة الإخوانية التي هبّت لمساندته والدفاع عنه في الورطة الأخلاقية والقانونية التي وقع فيها. ورأى أحمد نبيل الفضل النائب بالبرلمان الكويتي أن ما اكتشف بشأن محاكمة مبارك الدولية مع القذافي يعرض

وكان من بين الشخصيات القائدة لعملية الإقحام تلك القيادي في الحركة الدستورية الإسلامية جعمان الحريش الذي صدر ضده بعد سنوات من ذلك حكم بالسجن لمشاركته في العملية لكنه تحصّن من الملاحقة القضائية بالفار إلى تركيا بينما حاولت حركته الضغط من داخل مجلس الأمة (البرلمان) لإصدار عفو على المدانين في قضية الإقحام بهدف تبييض صفحاتهم لكن السلطات تمسكت بعودة الفارين منهم إلى البلاد ودخولهم السجن لفترة وجيزة ومن ثم طلب عفو خاص من أمير البلاد لكل مدان على حدة.

كذلك شارك إخوان الكويت في ما عرف بمظاهرات كرامة الوطن، وفي تظاهرات تضامنية مع المعارض مسلم البراك الذي اشتهر بإساءته لأمير البلاد والتي لوحق أمام القضاء بسببها.

وخلال السنوات التالية، ومع نجاح السلطات الكويتية في احتواء الاضطرابات، شارك إخوان الكويت في معركة الاعتراض على تغيير القانون الانتخابي من تعدد الأصوات للناخب الواحد إلى نظام الصوت الواحد لكل ناخب، وهو النظام الذي خشي الإخوان من أن يحد من وصولهم إلى المؤسسة التشريعية فشاركوا في مقاطعة الانتخابات البرلمانية بدءاً من دورة سنة 2012 بالاتفاق مع شركاء سياسيين آخرين، لكنهم أعلنوا سنة 2016 العودة عن قراهم واستئناف مشاركتهم في الانتخابات وسط اتهامات لهم من شركائهم في قرار المقاطعة بالخيانة والخذلان والانتهازية.

إن فك الارتباط مع التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين لم يكن سوى حيلة لجا إليها إخوان الكويت كجزء من مبدأ التقية الذي تطلقه الجماعة بدأب وإصرار خلال ممارستها للسياسة في مختلف الأقطار العربية وتجزج بموجبه لقاتها ممارسة الكذب على غرار ما قام به مبارك الدولية عندما ضاقت به السبل ولم يجد مخرجاً من ورطة التامر مع القذافي، سوى الافتراء على الأمير صباح الأحمد والملك سلمان بن عبدالعزيز، ليعمق بذلك ورطته وورطة جماعته التي أصبحت أكثر من أي وقت مضى تحت مجهر ملاحظة المجتمع والدولة الكويتيين، فضلاً عن سوء سمعتها في المنطقة وتصنيفها من قبل عدة دول كتتنظيم إرهابي.

فترد عناصر ورموز الفرع الكويتي من الجماعة على إسطنبول وإقامتهم فيها واتخاذ بعضهم لها مهرباً من الملاحقة القضائية، واتصالاتهم هناك بإخوان مصر واليمن وغيرهم، لتنسيق دولي بامتياز وفي صلب انتمائهم للتنظيم الدولي بشكل عملي.

خصوصاً في ظل حالة الغضب الرسمي والشعبي الشديد تجاه كل من أيد صدام ودعم موقفه بأي شكل من الأشكال، وأيقنت بان ارتباطها بالتنظيم الدولي يضعها أمام المسألة شعبي وقضائي، فكان إعلان فك الارتباط ولو صورياً، هو أنسب الحلول وأقلها تكلفة.

وعن ذلك يقول مبارك الدولية الذي يعتبر أحد مهندسي حيلة فك الارتباط إن "الإخوان المسلمين في الكويت انتهوا كتتنظيم في مارس 1991"، مضيفاً في إحدى المقابلات التلفزيونية "التنظيم تم إنهائه في هذا التاريخ وتحول إلى الحركة الدستورية الإسلامية".

ويستدرك موضحاً "الحركة تحمل نفس الفكر ونفس المنهج، وما تغير هو الانتماء.. فنحن ظلنا إخوان المسلمين في الكويت بعد أن قطعنا الاتصال بالتنظيم الدولي بسبب موقفه من غزو الكويت".

تحت مجهر الملاحظة

لقد كان فك الارتباط بشكل لفظي وبمجرد إعلان التبرؤ عبر وسائل الإعلام أمراً يسيراً على إخوان الكويت، ومع أنهم لم يستطيحوا في يوم من الأيام إثباته بشكل عملي، فقد تمكّنوا من تجاوز عثرة التسعينات والحفاظ على امتيازاتهم الكبيرة المتأتمتة من وجودهم في بلد تزي ومستقر عاش لفترات طويلة بحبوة مالية كبيرة استفاد منها الإخوان بشكل مباشر خصوصاً وأن عملهم تركز في جزء كبير منه على العمل "الخبري والاجتماعي" وجمع التبرعات في مجتمع يتميز بالبراء وفي بلد لا يفرض أي نوع من أنواع الضرائب على مواطنيه.

ولم يكن الوعاء السياسي الجديد الذي انشأه الإخوان لتشاطهم في الكويت أقل خطورة وتامراً على البلد. وبمجرد اندلاع موجة الربيع العربي التي ركبها الإخوان للوصول إلى السلطة في أكثر من بلد عربي من تونس وليبيا ومصر واليمن وسوريا، كانت الحركة الدستورية الإسلامية "حس" في قلب الاضطرابات التي حاولت جهات معارضة تجفيفها في الكويت سنة 2011 وبلغت أوجها في حريف العام نفسه مع إقحام مجموعة من النشطاء السياسيين بصحبة عدد من أنصارهم لمبنى البرلمان.

نحو أخذ طريقها إلى أزوقة القضاء الكويتي نموذجاً عن "التذافي" الإخواني الذي أتاح، رغم بساطته، لفرع الجماعة في الكويت أن يتجاوز العديد من المطبات وأن يواصل وجوده المريح في كنف الدولة الكويتية وأن ينعم بخيراتها ويستغل مقدراتها.

وكان من أصعب الظروف التي واجهها إخوان الكويت تلك التي ارتبطت بموقف غالبية قيادات وفرع التنظيم الدولي للإخوان المتعاطف مع النظام العراقي السابق بقيادة صدام حسين في غزوه للكويت مطلع تسعينات القرن الماضي، ورفضها الاستعانة بالقوات الأميركية لاستعادة البلد من سيطرة القوات العراقية.

وادركت قيادات الفرع الكويتي المرتبط رسمياً مع التنظيم الدولي للإخوان منذ أواخر سبعينات القرن الماضي فداحة الأمر وخطورته،

أكثر السلطات السعودية.

وفيما جاءت كلمات وزير شؤون الديوان الأميري الكويتي علي الجراح في رده على الدولة واضحة في وصف ما قاله بشأن نقله إلى أمير البلاد ما دار بينه وبين القذافي، وادعائه أن الأمير طلب منه إبلاغ الملك سلمان "محض نقول وافتراء على المقام السامي"، لم يقل رداً الجانب السعودي على القيادي الإخواني حدة وصرامة ووضوحاً، حيث وصف عساف بن سالم ابونثين العضو في مجلس الشورى، المدير السابق لمكتب الملك سلمان حين كان أميراً لمنطقة الرياض تصريحات الدولة بـ "المزاعم"، موضحاً أن "الدولة كان يحضر بين الحين والآخر استقبال أمير الرياض في مجلسه بالإمارة، شأنه شأن الآلاف من المواطنين ومواطني دول مجلس التعاون، وكانت كل أحاديثه تختص بأمور خاصة بعائلته والأحاديث العامة وطلبات شخصية، ولم يتطرق بتاتا لأي موضوع يخص بلقائه مع القذافي واستهدافه للمملكة.

وتابع "لست وحدي من حضر هذه اللقاءات العامة، وإنما عدة مسؤولين في إمارة الرياض والدولة، وكل هذا موقوف رسمياً، مما يؤكد أن ما قاله الدولة عار عن الصحة ومحض كذب وافتراء على مجلس مولي الملك".

لقد مثّلت قضية الدولة التي نتجت

الطريقة التي حاول فرع جماعة الإخوان المسلمين في الكويت أن يعالج بها انكشاف تامر عضو في الجماعة مع معمر القذافي لضرب استقرار منطقة الخليج، لم تزد إخوان الكويت إلا انكشافاً ووقوعاً تحت مجهر ملاحظة الدولة والمجتمع، ما يجعلها مهددة أكثر من أي وقت مضى بفقدان الوضع الاستثنائي المريح الذي تمتعت به هناك طيلة عقود من الزمن رغم كثرة أخطائها في حق البلد وشعبه وقيادته، ورغم تهديدها المستمر لعلاقاتها الحيوية بمحيطه الخليجي والعربي.

الكويت - تكشف الضجة الدائرة

حالياً في الكويت حول تصريحات الناشط السياسي مبارك الدولية بشأن الشريط المسرب لمحاورة قديمة له مع الرئيس الليبي السابق معمر القذافي، ومحاولته الإحتماء بمقام أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح من تبعات ما تضمنه الشريط من إساءات وتامر على بلدان الخليج، جانباً من الأساليب الملتوية والتكتيكات الانتهازية التي ظل إخوان الكويت يتبعونها في إدارة علاقتهم بالدولة الكويتية، وقد اتاحت لهم بالفعل العيش في كنفها طيلة عشرينات من الزمن والتغلل في مؤسساتها واستغلال ثروتها ومقدراتها، في ظل حالة من التسامح معهم رغم كثرة أخطائهم بحقها واستعدادهم الدائم لانقلاب ضدها والتامر عليها، وهو ما تجسّد على الأقل مطلع العشرية الحالية عندما انضمو بفعالية إلى محاولة جلب فوزي الربيع العربي إلى البلد.

ومع رواج شريط صوتي يظهر القيادي الإخواني مبارك الدولية بصدد الحديث إلى معمر القذافي عما بدا أنه مخطط لاستخدام القبائل في زعزعة أمن الخليج والسعودية على وجه التحديد، ادعى الرجل أن زيارته لليبيا ولقائه القذافي لم يكونا سريرين وتمّ بعلم السلطات الكويتية، وأنه أحاط أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد علماً بفحوى محادثته مع القذافي، وأن الأمير طلب منه إعلام العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز وكان آنذاك أميراً لمنطقة الرياض بالامر، مؤكداً أنه قام فعلاً بإعلامه.

ما كل مرة ينفخ التذافي

بدأ أن "تذاف" الدولية خاتمه هذه المرة وقاده إلى رهان مبالغ فيه على "حلم" الأمير وتسامح سلطات البلاد وعدم

اكثر السلطات السعودية. وفيما جاءت كلمات وزير شؤون الديوان الأميري الكويتي علي الجراح في رده على الدولة واضحة في وصف ما قاله بشأن نقله إلى أمير البلاد ما دار بينه وبين القذافي، وادعائه أن الأمير طلب منه إبلاغ الملك سلمان "محض نقول وافتراء على المقام السامي"، لم يقل رداً الجانب السعودي على القيادي الإخواني حدة وصرامة ووضوحاً، حيث وصف عساف بن سالم ابونثين العضو في مجلس الشورى، المدير السابق لمكتب الملك سلمان حين كان أميراً لمنطقة الرياض تصريحات الدولة بـ "المزاعم"، موضحاً أن "الدولة كان يحضر بين الحين والآخر استقبال أمير الرياض في مجلسه بالإمارة، شأنه شأن الآلاف من المواطنين ومواطني دول مجلس التعاون، وكانت كل أحاديثه تختص بأمور خاصة بعائلته والأحاديث العامة وطلبات شخصية، ولم يتطرق بتاتا لأي موضوع يخص بلقائه مع القذافي واستهدافه للمملكة.

